تقرير عن مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات
جنيف: ١٠ ـ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣، تونس ٢٠٠٥

محمد حمدى
نائب مقرر ـ لجنة الكتاب والنشر

١ ـ مقدمة:

تولى لجنة الكتاب والنشر «مجال المعلومات» اهتماما فائقا، ليس فقط لأن هذا المجال يمثل محور عمل اللجنة الأساسى، وإنما لأن المعلومات وثورتها المتدفقة وتطوراتها التكنولوجية المتسارعة تعد أبرز سمات العصر فى عالم اليوم على اتساعه.

ولأن دخول مصر فى مجتمعات المعلومات الحديثة أصبح ضرورة من منطلق أن تطور الدولة وتنميتها وزيادة دخلها القومى لا يمكن أن يتم إلا باستخدام أسلوب هذا العصر وهو المبنى أساسًا على استثمار التطورات الجارية فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فى إقامة صناعة معلومات متقدمة.

وفى إطار اهتمام لجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة بمجال المعلومات، نظمت اللجنة عدة مؤتمرات وندوات، وقدمت العديد من الدراسات والأبحاث التى تناول وتتابع السياسات والخطط والنظم والقضايا المتصلة بهذا المجال.

وفى هذا الإطار نظمت اللجنة مائدة مستديرة حول «السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر» خلال الفترة من ٢٩ ـ ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، استهدفت وضع مشروع سياسة وطنية للمعلومات فى مصر تتضمن مجموعة المبادئ والأسس التى تحكم موقف المجتمع من المعلومات كعامل مؤثر فى جميع مجالات التنمية وما يرتبط بهذه المبادئ من أهداف وأولويات واستراتيجيات وبرامج ومشروعات، وتشكل إطارًا عاما للإشراف والتخطيط والتنسيق والتطوير والتشريع لكافة أنشطة المعلومات على المستوى القومى.

وأما هذا التقرير فيتناول مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذى عقد فى جنيف فى الفترة من ١٠ ـ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣، والتى سيتم استكمالها وإعلانها فى تونس عام ٢٠٠٥.

ويتضمن التقرير أهداف المؤتمر، وأهم نتائج القمة وتحديات ما بعدها كما تعكسها وثيقتا إعلان المبادئ وخطة العمل، ويلحق التقرير ببيان عن وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى مصر والإنجازات التى تحققت خلال العقدين الأخيرين واستشراف الخطة المستقبلية فى هذا المجال، كما وردت فى كلمة الرئيس حسنى مبارك إلى المنتدى الدولى للاتصالات الذى عقد فى إطار قمة المعلومات والتى ألقاها نيابة عنه وزير المعلومات والاتصالات الدكتور أحمد

نظيف . كما يلحق التقرير بعرض موجز «للوثيقة العربية» التى قدمتها للمؤتمر ١٨ دولة عربية . ولقد أعدّ هذا التقرير لعرض أهم أعمال المؤتمر ونتائجه على لجنة الكتاب والنشر بالنظر للأهمية الفائقة لهذا المؤتمر الذى ينعقد فى أوج ثورة المعلومات والاتصالات وبمستوى القمة وبتمثيل دولى متكامل سياسيا وتقنيا .

٢ـ أهداف المؤتمر:

تحددت أهداف قمة المعلومات فيما يلى :

١ ـ الاتفاق على رؤية مشتركة لمجتمع المعلومات .

٢ ـ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتغلب على الفقر والوصول إلى أهداف التنمية الشاملة المتفق عليها .

٣ ـ العمل على مواجهة الانقسام الرقمى أو الفجوة الرقمية .

٤ ـ العمل على المشاركة لتوفير التمويل للوصول إلى نشر واستخدام كل فئات المجتمع لتقنيات المعلومات والاتصالات .

٥ ـ الإحاطة بأهمية توافر الإطار التشريعى والقانونى والسياسات المرتبطة بعصر الإنترنت والمناخ الافتراضى .

٦ ـ بناء آليات التنسيق اللازمة لتطوير التأمين والأمن فى عصر الإنترنت .

٧ ـ المساهمة فى تشجيع ونشر التنوع الثقافى واللغوى لعصر المعلومات .

٨ ـ التأكيد على تشجيع حرية الرأى وحرية التعبير .

٣ـ أهم نتائج القمة وتحديات ما بعدها كما تعكسها وثيقتا إعلان المبادئ وخطة العمل.

صدرت عن المؤتمر وثيقتان :

الأولى : إعلان المبادئ التى تمثل الرؤية المشتركة لدول العالم لبناء مجتمع المعلومات .

الثانية : خطة العمل التى تترجم هذه الرؤية إلى خطط تنفيذية .

ولا شك أن صدور الوثيقتين بتوافق آراء ممثلى الحكومات، ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمى، يمثل إنجازا مهما، لكنه يضعنا أمام تساؤل كبير هو : تحديات ما بعد القمة بالنسبة لنا فى مصر والدول العربية، وفى الدول النامية بصفة عامة .

ويرى بعض المراقبين أن نتائج القمة والصورة التى صدرت بها إعلان المبادئ وخطة العمل؛ قد رسمت إلى حد بعيد تحديات ما بعدها، فقد تركت القمة العديد من القضايا معلقة، وأجّلت البعض الآخر بدورة تونس عام ٢٠٠٥ .

ولا يتسع المجال هنا للحديث عن جميع هذه القضايا، ولكن هناك أمثلة بارزة يمكن عرضها فى هذا الصدد، كإدارة الإنترنت ومسئولية الدول المتقدمة تجاه الدول النامية وبعض البنود الواردة فى خطة العمل .

ففى قضية الإنترنت ثارت تساؤلات عميقة قبل وأثناء القمة حول الجهة المسئولة عن إدارة الإنترنت، وهل توكل إدارة هذه الشبكة للدول أم للمنظمات الحكومية أم للقطاع الخاص أم لمؤسسات المجتمع المدنى، أم للمؤسسات العلمية، أم للمنظمات الدولية، وقد أجلت

القمة حسم هذه القضية وطلب إعلان المبادئ صراحة من الأمين العام للأمم المتحدة تكوين فريق عمل يستكشف القضية، ويقدم اقتراحات بشأنها بحلول عام ٢٠٠٥ .

وأما عن مسئولية الدول المتقدمة تجاه الدول النامية، فقد كان هناك إصرار من الدول النامية على أنه قد حان الوقت لأن تتحمل الدول المتقدمة مسئولياتها تجاه الدول النامية فى مجال مجتمع المعلومات، وتفى بالتزاماتها الدولية التى تعهدت بها لتمويل التنمية وحثّ الدول المتقدمة على أن تبذل جهودا ملموسة لتقديم ٠,٧٪ من ناتجها المحلى الإجمالى كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠٪ من ناتجها المحلى الإجمالى لأقل البلدان نموا، وطالبت الدول النامية بأن توجه هذه المساعدات للقضاء على الفجوة الرقمية وبناء مجتمع المعلومات، لكنها لم تخرج من القمة بشىء ملموس أو حتى التزام - ولو على الورق - من الدول المتقدمة، حيث نص إعلان المبادئ على «الرغبة» فى إجراء دراسات عن آليات وجدوى صندوق التضامن الرقمى مع الدول النامية ومدى كفاءته، وهو صندوق اقتراح كآليسة جديدة للمساعدة وتمويل مشروعات التنمية المعلوماتية بالدول النامية .

ومن ناحية أخرى احتوت خطة العمل على العديد من البنود التى أفرزت تحديات ومهاما جديدة على الدول النامية منها على سبيل المثال البنود التى تُلقى على عاتق هذه الدول بعبء تطوير استراتيجيات إلكترونية وطنية بحلول عام ٢٠٠٥، تأخذ فى اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة، ويسهم فيها القطاعان العام والخاص والبنود التى طالبتها برفع الأولوية النسبية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الطلبات المقدمة منها للحصول على التعاون الدولى والمساعدة الدولية بشأن مشاريع تنمية البنية التحتية من البلدان المتقدمة والمنظمات المالية الدولية .

وهذا يعنى أننا بصدد قضايا مفتوحة تمثل تحديا أمام مصر والدول العربية والنامية عموما، وتتطلب بذل المزيد من الجهد والحوار الجاد من أجل بلورة مواقف واضحة وقوية تجاهها خلال فترة الإعداد للمرحلة التالية فى تونس بما يساعد على مجىء النظام النهائى لإدارة الإنترنت وآليات التمويل والمساعدة التى ستمنحها الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية متوافقة قدر الإمكان مع طموحاتنا ومصالحنا القومية .

ملحق رقم (أ)

وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى مصر

(من بيان الرئيس حسنى مبارك إلى المؤتمر)

لا شك أن القيادة السياسية فى مصر تولى قضية المعلومات اهتماما كبيرا، حيث حرص الرئيس حسنى مبارك على المشاركة فى المؤتمر، وعلى توجيه كلمة إلى منتدى الاتحاد الدولى للاتصالات، وهى الكلمة التى ألقاها نيابة عنه وزير الاتصالات والمعلومات الدكتور أحمد نظيف فى ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣ وعرض فيها مسيرة مصر نحو مجتمع المعلومات وإنجازاتها وخططها فى هذا المجال فأشار إلى أن مصر قد بدأت السير على طريق الوصول إلى مجتمع المعلومات مؤكدا أن مصر قد اتخذت أولى

خطواتها نحو إرساء مجتمع المعلومات والمعرفة كجزء من سعيها الأشمل لبناء المجتمع العصرى . . ومنذ أكثر من عقدين تشهد مصر نموا متسارعا لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث شرعنا فى تنفيذ العديد من المشروعات القومية لإنشاء البنية الأساسية للاتصالات، وبناء قواعد المعلومات القومية، مما يساعد على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى، وأسهم بفاعلية فى تحقيق النمو ومعالجة قضايا المجتمع النامى المتطور.

وقد حرص الرئيس مبارك على تأكيد التزام القيادة السياسية بمساندة جهود البلاد فى التوجه نحو مجتمع المعرفة، وأكد الرئيس توافر «إرادة سياسية جادة للإسراع بتنمية صناعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتوسع فى الاستثمارات لدمج هذه التكنولوجيا فى التعليم قبل الجامعى والعالى».

كما أشار الرئيس بوضوح إلى أهمية وجود «شبكة اتصالات رقميه فائقة السرعة تربط بين جميع مدن مصر وترتبط بالشبكة الدولية، بما يحقق الانطلاق إلى آفاق عالمية، وكذلك تكنولوجيا الأقمار الصناعية، والتى صار لمصر فيها قمران للبث التليفزيونى».

وقد استعرض الرئيس فى كلمته ملامح ومحاور «مبادرة مجتمع المعلومات المصرى» لبناء وتنمية مجتمع معلوماتى طموح، وإنشاء صناعة قوية موجهة للتصدير، ترتكز على عدد من التوجهات تترابط وتتكامل فيما بينها. وتأتى هذه المبادرة، كما قال الرئيس مبارك، فى «صورة جسور نبنيها لعبور الفجوة الرقمية لنا وللدول النامية التى تتشابه معنا فى الآمال والتحديات» وقد تضمنت المبادرة سبعة مكونات جوهرية تتعلق بالاستعداد الرقمى، والتعلم الإليكترونى، والحكومة الإليكترونية، والأعمال الإليكترونية، وتطوير الخدمات الصحية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والتوثيق الإليكترونى للتراث الحضارى والطبيعى، وأخيرا تطوير صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف التصدير.

وكان واضحا من استعراض هذه المكونات، حدوث طفرة كبيرة فى السير نحو مجتمع المعلومات فى مصر، أو إرساء الأسس المطلوبة لتدشين هذا المجتمع الذى بات ضرورة حتمية لأى دولة ترغب فى النهوض الحقيقى. وقد بدا ذلك واضحا فى الطفرة الهائلة التى شهدتها مصر فى البنية التحتية، والتى تمثلت فى بلوغ الزيادة السنوية فى مشترك التليفون الثابت أكثر من مليون مشترك، بنسبة زيادة سنوية تقدر فى العام الماضى بـ ١٤٪، وهى زيادة يستهدف استمرارها حتى عام ٢٠٠٧. أيضا فقد بلغت الزيادة السنوية فى مشتركى التليفون المحمول أكثر من مليون مشترك، وهى نسبة زيادة تقدر فى العام الماضى بأكثر من ٢٠٪، ومستهدفٌ أيضا استمرارها حتى عام ٢٠٠٧. أيضا حدثت طفرة فى عدد مستخدمى الشبكة الدولية للمعلومات - الإنترنت - فى مصر، حيث يبلغ عدد المستخدمين حاليا مليونيْن ونصف مليون مستخدم، بعد أن كان ثلاثمائة ألف مستخدم، فقط عام ١٩٩٩، وهى نسبة زيادة تتعدى ثمانية

أضعاف فى أربع سنوات، وينتظر أيضا أن يتضاعف عدد المستخدمين ثلاثة أضعاف أخرى حتى نهاية عام ٢٠٠٧.

وقد حرص الرئيس مبارك، فى ختام كلمته، على إعادة تأكيد أن قضية مجتمع المعلومات أكبر من كونها قضية فنية، وأنها قضية تتعلق بنهضة شاملة، حيث أكد «أن تجربة مصر اليوم تظهر نموذجًا لدولة درست مشكلاتها، وأدركت تحدياتها، ووضعت حلولا لها لرأب الفجوة الرقمية، وأننا نرى فى مبادرة مجتمع المعلومات المصرى النموذج الذى يمكن تبنيه لتطويع تكنولوجيا المعلومات كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ملحق رقم (ب)

خطة الجانب العربى (الوثيقة العربية - إعلان القاهرة)

أكدت الوثيقة العربية التى شارك فى إعدادها ممثلو ١٨ دولة عربية فى اجتماعهم بالقاهرة فى يونيو الماضى للتحضير للقمة العالمية للمعلومات، أن التكامل الإقليمى وحشد الإمكانات والموارد العربية هو السبيل للتحول إلى الاقتصاد المعرفى، وبناء البنية التحتية اللازمة لنشر التطبيقات المعلوماتية العربية. وأكد المشاركون فى الاجتماع - فى الوثيقة التى حملت عنوان «إعلان القاهرة» أهمية العمل على مجموعة من المحاور المهمة منها:

- تنمية البنية الأساسية (لشبكات اتصالات ومعلومات عربية ذات سعة فائقة).
- تنمية الثروة البشرية.

- الحكومة الإليكترونية:

مساندة الحكومات العربية للجهود الرامية للارتقاء بالأداء الحكومى إلكترونيا.

- إقامة صناعة للمحتوى العربى:

رصد وحصر المحتوى الحديث الذى يتم إنتاجه ورقيا وإليكترونيا، ورقمنة مصادر التراث والإبداع الأدبى والفنى والإنتاج الإعلامى العربى، والاهتمام بالملكية الفكرية والانضمام إلى الاتفاقيات العالمية فى هذا المجال.

- التجارة الإليكترونية:

توفير البنية المناسبة لنشر التجارة الإليكترونية بإصدار السياسات والتشريعات اللازمة وتعزيز الآليات الإقليمية بزيادة التبادل التجارى إليكترونيا ما بين البلدان العربية وإزالة العوائق التى تعوق تدفق التعاملات التجارية.

- البحث العلمى:

ربط مراكز البحوث العربية بشبكة فائقة السعة.